الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في ليبيا

د. صلاح رمضان إسماعيل د. ليلـى محمد مرح

يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة ومعوقاتها في المجتمع الليبي على اعتبار أن المجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة، وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ على بيئتها ومحيطها. ويحتوي البحث على ثلاث محاور تتضمن الإجراءات المنهجية والتعريف بالتنمية المستدامة وأهميتها وأهدافها وارتباط أبعادها وسيتم التركيز بصفة خاصة على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في ليبيا ومن أهم نتائج البحث أن يتم تبني إستراتيجية وطنية تشارك فيها جميع أطياف المجتمع وبمشاركة المنظمات الدولية والإقليمية المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد لترسيخ مفهوم التنمية المستدامة في ثقافة المجتمع، توصل البحث إلي أن التنمية المستدامة أصبح من المفاهيم المألوفة لدى المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية وقد لقي قبولا واستخداما واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي ، وكما وتوجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة ، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها.

مقدمـــــــــة:

هذا البحث محاولة لتحليل سوسيولوجية الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة مع التركيز بصفة خاصة على مجال الدولة الليبية، حيث أن الأبعاد الاجتماعية تتمثل ضمان النمو والتوزيع العادل للثروة وللموارد، وإرساء نظام العدالة الاجتماعية والأمن الاجتماعي الذي يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة.

ان الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة ومؤشراتها ومجالات تحقيقها ومعوقاتها في المجتمع الليبي تعتبر من الموضوعات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار على اعتبار أن المجتمع هو المحرك الأساسي والمحوري في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال وجود مجتمع واعٍ ومتفهم لحقوق الجميع وواجباته، مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ علي بيئتها ومحيطها.

ويمكننا أن نشير إلى أن دور المجتمع بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة.

البحث يحتوي على ثلاث محاور تتضمن الإجراءات المنهجية والتعريف بالتنمية المستدامة وأهميتها وأهدافها وارتباط أبعادها ومعوقاتها ومؤشراتها ومجالات تحقيقها وأسس التنمية المستدامة والسياسات الاجتماعية الليبية والتنمية المستدامة، ومجتمع التنمية المستدامة والتحديات التي تواجه التنمية المستدامة وسيتم التركيز بصفة خاصة على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في ليبيا.

مشكلـــــــة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن غياب الأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات التنمية كان السبب في فشل الكثير من البرامج التي حاولت تحقيق التنمية. ويتطلب ذلك توجيه اهتمام أكبر للبشر في السياسات وفي البرامج التنموية. والبعد الاجتماعي يركز على تنمية الموارد البشرية، ورغم اختلاف الاستراتيجيات من بلد إلى آخر، فالتحديات

التي تواجه البشر وخاصة في مجتمعنا متماثلة والواقع أن الاهتمام بالجوانب التعليمية والصحية والثقافية والاجتماعية أمر لا يستهان به في تنمية الموارد البشرية لتحقيق مستوى مناسب من التنمية المستدامة.

أهميـــــــــــة البحث:

تكمن أهميـــــــــة هذا البحث في الآتي:

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى قلة الدراسات الاجتماعية التي تناولته، حيث تم تناوله من قبل الاقتصاديين والسياسيين أكثر مما تناوله الاجتماعيون رغم أبعاده الاجتماعية التي تستحق الدراســـــــــة.

كذلك محاولة الربط بين الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة وعملية نقل المجتمع من التخلف إلى التقـــــــــــدم.

يحاول البحث رصد التداعيات الاجتماعية للتنمية المستدامة بالدولة الليبية وأبعادها الاجتماعيـــــــة.

وتنبع أهمية هذا البحث من أهمية موضوعه وهو الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة الذي أصبح أسلوباً من أساليب التنمية الواقعية المعاصرة من خلال هذا العصر الذي يتصف بالتطور والتغير المتسارع والذي يفرض على الدول والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد مواكبته حتى يتحقق التوازن الاجتماعي.

كذلك يمكن القول أن الأبعاد الاجتماعية وخلق الوعي الاجتماعي والفهم الصحيح لقضايا التنمية المستدامة هدفاً أساسياً للإنسان ولمنفعة المجتمع.

ومانراه من اهتمام دولي وإقليمي وعالمي بقضايا التنمية المستدامة من خلال عقد المؤتمرات والندوات يؤكد على أهميتها كأسلوب عصري متميز لنقل حالة المجتمع من التخلف إلى التقدم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى محاولة التعرف على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة ومعوقاتها في المجتمع الليبي على اعتبار أن المجتمع هو المحرك الأساسي والمحور في عملية التنمية المستدامة وذلك من خلال تحليل طبيعة الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة كعملية مجتمعية تهدف إلى تطوير المجتمع والعمل ضمن المنظومة الدولية للحفاظ على الموارد وتطوير الإمكانات مع تطوير وعي المجتمع والحقوق والواجبات المجتمعية، مجتمع متكامل تتحقق فيه المساواة والعدالة الاجتماعية وفي نفس الوقت يهيئ أجيال تحافظ على بيئتها ومحيطها.

ويهدف البحث إلى: الاستعراض النقدي لمفهوم التنمية المستدامة.

التعريف بمفهوم التنمية المستدامة، والعوامل التي تساعد على تحقيقها وأسسها ومعوقاتها.

التعريف بوجهات النظر المختلفة للأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة.

استعراض الجهود الدولية حيال تبني تنمية أكثر استدامة.

تقديم بعض التوصيات والاقتراحات فيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية واستدامة التنمية.

المنهج المستخدم في البحث:

في هذا البحث سيتم استخدام المنهج العلمي الوصفي التحليلي، وذلك باستخدام المراجع الأساسية، والكتب، والمقالات، والدراسات التي تم التوصل إليها، من خلال تحليل التقارير والإحصاءات وإتباع المنهج الوصفي من خلال تحديد مفهوم التنمية المستدامة وما هو الدور المهم للتنمية المستدامة في تحسين نوعية الحياة بالمجتمع، وذلك بإتباع منهج علمي يساعد في طرح الموضوع بشكل نقدي تحليلي للوصول إلى إستراتيجية يمكن من خلالها التعاطي مع هذه المشكلة مستقبلا.

ويمكننا أن نشير إلى أن دور المجتمع بالغ الأهمية في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة. ويجب الإشارة في كل الأحوال إلى تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات

والمؤسسات المحلية والدولية لأنها قضية تهم الجميع والكل متأثرين بنواتجها سواء على المدى القصير والبعيد بحيث تلبي برامج التنمية احتياجات الأجيال الحاضرة دون خفض فرص التفضيلات المتاحة أمام الأجيال المقبلة، وذلك بإتباع استراتيجية للتنمية قابلة للاستمرار، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة أو التنمية المتواصلة، وهو ترابط المطالب التنموية وتحقيق العدالة والإنصاف بين فئات المجتمع وكذلك بين الأجيال المتلاحقة بنفس درجة المساواة، والحفاظ على البيئة من أجل المستقبل .

ويتمثل إسهام هذا البحث في توظيف كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي النقدي لدراسة وتحليل أدبيات وأبعاد التنمية المستدامة.

مفاهيم البحث ومصطلحاته:

التنمية: هي العملية المهمة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية، والاعتماد الكامل على مشاركة الأهالي قدر الإمكان، بل مبادرتهم. (1)

التنمية الاجتماعية: هي التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال مؤسساتها وهيئاتها لرعاية وحماية الأسرة، وتنميتها كمؤسسة اجتماعية مهمة وكإحدى حلقات التنمية للموارد البشرية. (2)

التنمية البشرية: هي عملية توسيع خيارات البشر، وتقوم على محورين أساسيين:

الأول بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، والثاني التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط ألإنساني (3)

التنمية المستدامة: تهدف إلى تحقيق توازن بين الاحتياجات المختلفة وأحيانا المتضادة من جهة، وبين الوعي بالمحدودية البيئية والمجتمعية والاقتصادية التي نواجهها كمجتمع من جهة أخرى.

وعُرفت بأنها: " السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي "(4)

مفهوم التنمية المستدامة: جاء في تقرير برونتلاند Rapport Bruntland " انها تنمية تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن ترهن قدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجياتهم" إنها ترتبط بفكرتين أساسيتين: مفهوم الحاجيات وبشكل خاص الحاجيات الأساسية للفئات الأكثر حرمانا والتي ينبغي أن تحظى بالأولوية من جهة وقدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للمجتمعات من جهة أخرى فالإنسان من خلال هذا التصور يشكل في نفس الوقت أداة وغاية بالنسبة للعمل التنموي ، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا تأخذ معناها إلا من خلال العناية بالعنصر البشري من أجل تأهيله لكي يلعب دوره الكامل في الحياة الاجتماعية(5)

بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات تحت تأثير الاهتمامات الجديدة بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارتها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية (Ecosystems).

وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا. وانتشر أيضا في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظرا لتعثر الكثير من السياسات التنموي المعمول بها، التي أدت إلى تفاقم المديونية الخارجية وتردي الإنتاجية، وخاصة في القطاع الصناعي، وكذلك إلى توسع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في

الثمانينيات بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت في العقدين السابقين.

وقد استقر الرأي تدريجياً على أن السياسات التنموية، لكي تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار يجب أن تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان، وعليها أيضا أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغيير والاستفادة منه على قدم المساواة. ولهذه الأسباب امتد نطاق المفهوم إلى القضايا الإنسانية والبشرية وأصبحت النظريات التنموية تركز أكثر على هدف التنمية، أي الإنسان وأحواله الصحية والثقافية والسياسية، وذلك على خلاف الفترات السابقة التي كان التركيز ينصب خلالها على وسائل التنمية المادية، أي على زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي العام السنوية، وزيادة مستويات الاستهلاك من منتجات الصناعة الحديثة.

ويصعب إيجاد كلمة واحدة في اللغة العربية تعكس بدقة محتوى التعبير الأجنبي، الذي له أكثر من معنى فكلمة (Sustainable) تعني القابل للاستمرارية أو الديمومة، كما تعني القابل للتحمل، وبالتالي القابل للاستمرار. وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المتعلقة بالتنمية البشرية تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية تعبير "التنمية المستدامة". ويمكن أيضا في اللغة العربية أن نلجأ إلى كلمة " الدعم " للتعبير عن معاني المفهوم. فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة، وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة. والمعنى الأول لفعل (Sustain) باللغة الإنكليزية هو "دعم" أو "أيد"، بالإضافة إلى معنى "استمر". ومن هذا المنظور، هناك تشابه مع مفهوم التنمية بالاعتماد على النفس أو التنمية المركزة ذاتيا، وهي تعابير استعملت كثيرا في الأدبيات الاقتصادية العربية، غير أن محتوى تعبير" المتداعم " هو أوسع أفقا إذ يشتمل على معان أشمل تتناول الأوجه البشرية والبيئية والسياسية للتنمية الاقتصادية، بينما يوحي مفهوم الاعتماد على النفس، ولو بشكل غير صحيح، بسياسات الانغلاق على الذات وعدم الاندماج في الاقتصاد العالمي (Global Economy) الذي يتميز به العالم في نهاية هذا القرن.

والجدير بالذكر أيضا، أن "الديمومة" أو الاستمرارية المعنية في مفهوم التنمية هذا، تشير إلى الامتداد والروابط بين الأجيال، أي أنها تعني أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية ونظاما بيئيا غير مدمر وغير مصاب بالتلوث، بحيث تتمكن هذه الأجيال من الاستمرار في التنمية والاستفادة من فوائدها المختلفة (6)

تطور مفهوم التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينيات إلى منتصف سبعينيات القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي = التوزيع العادل
3	منتصف السبعينيات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ 1990 وحتى وقتنا الحاضر	التنمية البشرية = تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان

أهداف التنمية المستدامة:

لم يسبق في الأمم المتحدة أن وافقت كلّ الدول الأعضاء (وعددها 193) على وثيقة ما، قبل وثيقة 2030. وهذا ما أعطاها أهميّة أكبر، كونها ستصبح مرجعيّة مشتركة للمجتمع الدوليّ.

مع العلم أنّها ليست المرجعيّة الوحيدة للتنمية المستقبليّة؛ إذ هناك خطط أعمال أخرى لمؤسسات محلية وإقليمية ودوليّة بأولويّات مختلفة، منها (2063 أفريقيا) على سبيل المثال. أيضا، فإنّها ليست الأولى في نفس المجال، فقد سبقها خطط عديدة، منها الأهداف الإنمائيّة للألفيّة (2000-2015).

يُلاحظ أنّ هذه الأهداف ترتكز على أبعاد ثلاثة:

البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي. كما يُلاحظ ارتباطها ببعضها، وتداخلها، بشكلٍ يسمح العملُ على هدف معيّن تحسين هدف آخر. ورغم أنّ الأبعاد الاقتصاديّة والاجتماعيّة تتفاوت من مكان إلى آخر؛ إلا أنّ التحديات البيئيّة تشمل الجميع.

لذلك، فإنّ أحد أهمّ ما يُمكن لهذه الوثيقة المساهمة فيه، هو استخدامها في الضغط على الدول الموافقة عليها، لأخذ خطوات أكثر جديّة من أجل البيئة، انبعاثات الكربون، على سبيل المثال، تخيّل، لو تمّ فرض ضرائب عالية حول الكربون، ودعم الطاقات البديلة.

أسس التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة له مجموعة من الأسس والضمانات التي تؤدي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بحيث تأخذ في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في الموارد، ولا ترتكز التنمية علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب على ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين مع مراعاة الحفاظ علي البيئة.

ومن أهم أسس التنمية المستدامة إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية وخاصة الموارد الطبيعية من النفط والغاز ، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية ، ولا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج ، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة ، ولابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة ، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية ، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية (7) استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية أساس الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية خاصة بالدول النامية ومنا الدولة الليبية التي تعتمد علي نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية( )

مؤشرات التنمية المستدامة الاجتماعية:

من أهم المؤشرات التنموية المستدامة التي وضعها مجلس الخبراء بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في سنة 2005 وتم اعتمادها من قبل البلدان العربية وتتكون من مؤشرات بيئية واقتصادية واجتماعية وهنا نشير إلى المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة:

- التنمية عملية مجتمعية، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- يعتبر الفقر وخاصة فقر الدخل وعدم وجود المساواة في الدخل وكذلك نظام الصرف الصحي ومياه الشرب ومدى نوفر الطاقة المتاحة وكذلك نسبة الأسر التي لا تحصل على الكهرباء وعلى خدمات الطاقة الحديثة

الأخرى والظروف المعيشية المناسبة كل تلك المؤشرات تعتبر معايير يمكن من خلالها قياس دليل التنمية المستدامة.

- كذلك يوج مؤشر مدى توفر الحكم الرشيد والحريات في مختلف المجالات حرية الرأي وحرية التعبير.

- أيضاً المستوى الصحي لأفراد المجتمع ومدى توفر الخدمات الصحية والتأمين الصحي والتطعيمات جميعها مؤشرات تعبر عن التنمية المستدامة.

- كذلك معدل الوفيات الأطفال الرضع، والعمر المتوقع عند الولادة، والرعاية الصحية عند الولادة والحالة الغذائية والحالة الصحية ومخاطرها.

- مستوى التعليم ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة جميعها مؤشرات تعبر عن مستوى التنمية المستدامة وتعتبر من ضمن المقاييس الاجتماعية.

- التركيبة السكانية وكذلك التغير السكاني والنزوح من الريف الى المدينة والسلام والامن ويعتبر غياب السلام والأمن من ضمن المعوقات الرئيسية للتنمية المستدامة.

- تعتبر التنمية عملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية، وإنما عملية محددة الغايات ذات إستراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.

- تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بما يتوازن مع متوسط النمو النسبي المقارن في المجتمعات الأممية الأخرى.

- ترتبط التنمية بإطارها الاجتماعي والسياسي من خلال الحفز والتشجيع، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع، وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات وللمجتمع نفسه فهذه الجوانب بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

وتؤكد معظم تقارير الدول التي تم تقديمها للأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة تركز على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظريا وإنشائيا ويخضع لمزاج المؤسسة التي تعد التقرير، وهي دائما مؤسسة حكومية يهمها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي. ولهذا حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن، كما لم يتم وضع دراسة مقارنة بين الدول في مجال التنمية المستدامة إلا من خلال مؤشرات الاستدامة البيئية للعام 2005 والتي وجدت الكثير من النقد المنهجي (8)

مجالات تحقيق التنمية المستدامة:

تطلب تطبيق مفهوم التنمية المستدامة في العالم تحسين الظروف المعيشية لجميع سكان العالم بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنيبها أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر. ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة يجب التركيز على ثلاث مجالات رئيسة ترتبط بتحقيق مفهوم التنمية المستدامة وهي:

1) المحافظة على الموارد البيئية والطبيعية للأجيال المقبلة، والذي يتطلب البحث المستمر عن إيجاد الحلول الكفيلة للحد من الاستهلاك غير المبرر وغير المرشد للموارد الاقتصادية، هذا إضافة إلى الحد من العوامل الملوثة للبيئة.

2) تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل الأجل لجميع دول ومجتمعات العالم دون استثناء أو تمييز.

3) تحقيق التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، من خلال إيجاد فرص العمل وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك توفير الماء والطاقة. توالت الجهود العالمية ما بين عام 1972 وعام 2002 للتأكيد على ضرورة إرساء قواعد التنمية المستدامة على مستوى العالم (9) من خلال التمكين وتكافؤ الفرص، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية (التنمية البشرية) وتوفير الأمان والضمان الاجتماعي للفقراء (قليل التعرض للصدمات والمخاطر)، والاهتمام بتحقيق المساواة بين الجنسين، والتأكيد على المحافظة على البيئة وعدم استنزاف الثروات.

السياسات الاجتماعية الليبية والتنمية المستدامة:

مع بداية عقد السبعينيات أخذت ليبيا بأسلوب التخطيط القومي الشامل كمنهاج جديد للمسيرة الاجتماعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما المختصون في التنمية البشرية وفي مقدمتهم خبراء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فقد طوروا مقاييس لقياسها تنحصر في أربع متغيرات هي: -

- العمر المتوقع عند الميلاد بحيث يتم تحقيق بعد الحياة الطويلة والصحية.
- نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة.
- مجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي فهما يمثلان بعد المعرفة
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد مقاساً بالدولار الأمريكي ليكون مؤشراً بديلاً يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق. (10)

تعد السياسات الاجتماعية الليبية المكتوبة بقوانين ولوائح الضمان الاجتماعي عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجيات التنمية الطويلة الأجل والتي تعتمد على التطبيق السليم لأهداف التنمية البشرية والتي تعتمد على تأسيس شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات لتأمين الفقراء بكفاءة واقتدار.

وتقدم تقارير التنمية البشرية في المجتمع الليبي رؤية محدودة لمواجهة مشكلة الفقر والحد من تأثيره، وتوفير مستويات معيشية مناسبة كحد أدنى لكافة أفراد المجتمع والعمل على تحقيق رفاهية المواطن من خلال التدخل المباشر في توفير السكن الصحي اللائق وتوفير برامج القروض الإسكانية والبرامج وخطط توزيع الثروة والمساعدات الاجتماعية وتحسين دخل الأفراد لمعظم الأسر الليبية المقيمة في المجتمع.

كتبت الباحثة ريما ابراهيم في فبراير 2020 بالموقع الإلكتروني https://hunalibya.com/local-affairs

في قسم الشؤون المحلية العبارة التالية (بينما يخوض الكهول اليوم نزاعاتهم حول السلطة، سواء على الأرض أو الإدارات الحكومية، يخوض جيل آخر نزاعاتهم اليومية نحو مستقبل يحلم بالتغيير والتنمية بالعمل والتجربة والإنتاج). تلك العبارة يمكننا اعتبارها صراع بين جيلين من الأفكار.

لا شيء سيحقّق التنمية والبناء سوى السلام، ولن يكون لليبيا موقعٌ في خريطة التنمية المستدامة، وضمن تقارير التقييم والمتابعة للأمم المتحدة؛ طالما لم يُوضع أمل الشباب في وضع السلام، الهدف السادس عشر، كأوّل هدف لتحقيقه، ضمن الحلول والسياسات والبرامج الداعمة للخروج من هذه الأزمات.

التنمية البشرية والتنمية المستدامة:

انطلاقا من أن مفهوم التنمية البشرية يشتمل على مؤشرات متعددة منها: تنمية القدرات والمهارات البشرية، ونسبة معرفة القراءة والكتابة، ونسبة الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة، كما يتضمن مؤشرات عن الحالة الصحية مثل نسبة وفيات الأطفال ونسبة العمر المتوقع، ونسبة الولادات التي

تمت تحت إشراف طبي، ومستويات الاكتفاء الغذائي، ويتضمن أيضا مؤشرات اقتصادية مثل مستويات الدخل، ونسبة الفقر، ومعدلات البطالة، كما يتضمن مؤشرات اجتماعية مثل أوضاع السكن ومدى توفر خدمات المياه النقية، والصرف الصحي وغيرها.

نشأت نظرية التنمية البشرية المستدامة نتيجة للتوليف بين منهجين للتنمية:

الأول: هو إستراتيجية التنمية البشرية التي طرحت في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الثاني: منهج التنمية المستدامة الذي وضعه أخصائيون بيئيون واعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992.

والتنمية البشرية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب، وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا. وهي أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة لا بتدميرها، ويمكن البشر بدلا من تهميشهم. وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء، ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم، ويوفر لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم وعليه فإن التنمية البشرية المستدامة هي منهج للتنمية يدافع عن الفقراء وعن الطبيعة وفرص العمل والمرأة والطفل.

ولذلك فبرغم الالتزام الدولي تجاه التنمية المستدامة وبرغم أنها قد تبدو للوهلة الأولى واضحة إلا أنها قد عرفت وفهمت وطبقت بطرق مختلفة جدا، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول معنى المفهوم الذي يعتبر من المفاهيم الصعبة، والمراوغة، والمخادعة. ويشار في هذا السياق إلى أن (Fowke & Prasad) (11) قد أوردا أكثر من ثمانين تعريفا مختلفا وفي الغالب متنافسا وأحيانا متناقضا للمفهوم. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في أنه يتأثر بعلاقات القوة بين الدول وداخلها وهذه الحقيقة تتطلب مراجعة نقدية للمفهوم. فمن الواضح أن علاقات القوة هي التي تصيغ المعاني واللغة التي يستخدمها الناس.

لقد شكّل الإنسان محور التعريفات المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية قائمة على تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي. وقد أشار تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة "برونتلاند" إلى أن "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون النيل من قدرة الأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتها". كما أن عبارة تنمية مستدامة تعني نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية، التي ترتكز عليها هذه التنمية، أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة.

ووفق تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام، فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة ". وتقترح التنمية المستدامة لمواجهة التهديدات التي تواجه المحيط البيئي، عالمًا تزول فيه من مجتمعاتنا ظواهر الفقر، واللامساواة، والأنانيات، ونهب الطبيعة، وانحرافات التقدّم العلمي، كي تتمكن الأجيال الحاضرة والقادمة من الاستفادة من موارد الطبيعة. وهذا يعني إلقاء المسؤولية على أنماط النمو السائد. تعد التنمية المستدامة، الضابط الرئيس للسياسات الاقتصادية التي وصلت إليها العولمة النيوليبراليّة، في تعاملها مع البيئة والثروات الطبيعيّة على نحو بدأ يهدد شعور الإنسان بالأمان والاستقرار، بعدما كان يعتقد أن الأرض هي مصدر للثروات لا ينضب، وطاقة للتجديد الطبيعي غير المحدود. وقد أكدت تقارير الخبراء في اللجنة الدوليّة لتغير المناخ، بما لا يسمح بالشكّ، أن أنشطة الإنسان هي المسؤولة عما

وصلت إليه الأخطار على مستقبل البشرية برمّتها.

هذا من جهة ومن أخرى، تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية. إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية"(12)

ونظرًا إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا، تمنى رجل الاقتصاد الهندي أمارتيا صن على المؤسسات الدوليّة والمجلس الاقتصادي الاجتماعي اعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال القضاء على الفقر، تعزيز الديمقراطيّة، مكافحة المجاعات والأزمات والصراعات، التأكيد على فعالية المرأة، التغيير الاجتماعي، تشجيع الثقافة والدفاع عن حقوق الإنسان. وأيضًا من خلال تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والعقاقير لمكافحة مرض الإيدز(13)

صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا بين 26/أغسطس - 4/سبتمبر 2002 وضّم إضافة إلى رؤساء الدول والحكومات، عددًا كبيرًا من المنظّمات الإقليمية والوكالات الدوليّة المتخصصة والمنظّمات غير الحكومية "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة". شدّد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة ، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر ، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة ، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم ، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة (14)

يستنتج من ذلك أنه "من بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي: يبرز البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الانتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأوليّة. أما البعد البيئي فيتمّثل في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدّي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدّد استمراريته.

وعليه فإنه لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، كما يفعل معظم علماء الاقتصاد بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليوميّة وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات (15)

التوجهات الاجتماعية للتنمية المستدامة:

ظهر التوجه الاجتماعي للتنمية في ظل أجواء يسودها الإحساس المتزايد بعدم الأمان في عصر الاقتصاد العالمي الجديد، ومنذ أن عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن الدانمارك عام 1995 والموضوع الأساس هو " وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية " لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسة. وقد انتهى مؤتمر القمة الذي حضره ممثلو 186 بلداً منهم 117 رئيس دولة أو حكومة إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه العمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية. فقد اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمّن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الكاملة. كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مئة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان.

أما أهمية هذا المؤتمر فتجلّت في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحًا بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي. وعن طريق تحديد الأولويات، رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونبّه أيضًا المؤسسات المالية الرئيسة في العالم، إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية (16) وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية بما يلي:

- القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.
- دعم العمالة الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.
- تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
- تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.
- الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا البلدان الأقل نموًا.
- كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.
- تهيئة "بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية ".
- تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
- تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة (18)

وعلى الرغم من أن النتيجة التي خلص إليها مؤتمر كوبنهاغن ليست ملزمة قانوناً لأي بلد، فإن لها وزنًا أدبيًا وسياسيًا، ولا سيما أنها تمثل اتفاقًا تم التوصل إليه بين عدد كبير جدًا من زعماء العالم. وتوافق الآراء العالمي هذا له فائدته في نظر البلدان، لأن بإمكانه أن يساعد على وضع معايير وأهداف للتنمية الاجتماعية معترف بها عالميًا. وعلى الرغم من أن للبلدان انطباعًا عامًا مؤداه أن الأهداف والأرقام المستهدفة التي حددت في كوبنهاغن ستكون صعبة التحقيق، فإن معظم الدول لا تزال تؤكد أنها ملتزمة السعي إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وقد شكّلت معظم المؤتمرات الدولية التي تلت إعلان كوبنهاغن فرصة لحمل الحكومات على وضع قواعد ومعايير للتنمية الاجتماعية يهتدى بها في الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية الرئيسة الأخرى، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكل بلد مسؤول عن وضع جدول الأعمال الاجتماعي المحلي الخاص به وبذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخيل غير الكافية، والجوع الواسع الانتشار، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي،

والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحيّة والمياه النظيفة، كما يتضمن إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة، والتبادل التجاري معها ونقل التقانة إليها (19)

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، أطلقت إدارة التنمية الاجتماعية بالبنك الدولي برنامج: "خطة عمل 2015" ترتكز على المساءلة، والتماسك، والشفافية، والاشتمال، والفرص. وتندرج هذه المبادئ ضمن خطة تنفيذ استراتيجية التنمية الاجتماعية للبنك الدولي التي تحمل عنوان: "تمكين الشعوب من أسباب القوة عن طريق تغيير المؤسسات ". وتهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى إدماج أدوات التنمية الاجتماعية في مختلف أنشطة البنك الدولي. وتضم الأولويات الاستراتيجية الرئيسة ما يلي: "تحسين تدابير مساندة البلدان لإدماج التنمية الاجتماعية في استراتيجياتها المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء أو التنمية؛ تحسين فعالية التنمية الخاصة بالإقراض لأغراض الاستثمار من خلال إدماج التنمية الاجتماعية في المشروعات بطريقة أكثر شمولية كفاءة تحسين أساليب البحث وبناء القدرات والشراكات لتدعيم الأسس التي تؤدي إلى تحسن أداء العمليات. وينتظم جدول الأعمال الإنمائي لخطة عمل 2015 الخاصة بالبنك الدولي حول أربعة محاور مترابطة هي: التحليل الاجتماعي، والتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية ورأس المال الاجتماعي والمشاركة المدنية، ومنع الصراعات وإعادة الإعمار (20)

أما في سياق العمل على تحسين الصحة، فقد ساهم التحالف العالمي ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الحكومات والمجتمع المدني، في حشد الموارد المالية، وتسخير المعرفة وإقامة نظم صحية متينة لعلاج الأمراض والوقاية منها، وتعزيز صحة السكان في نحو 60 بلدًا من بلدان العالم التي تعاني نقصًا بنحو 3,4 مليون من الأطباء، والقوابل، والعاملين في مجال التمريض، والعاملين في مجال الدعم، ولا سيما في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث لا يوجد إلا أربعة من بين كل مائة من أولئك العاملين الصحيين، وتبلغ الحاجة إليهم أشدها (21)

وثيقة 2030 من أين كانت البداية؟

بتاريخ 25 سبتمبر 2015 وبمقرّ الأمم المتحدة الرئيسي (نيويورك) اجتمع أكثر من 150 رئيس دولة من أجل إعداد رؤية، واعتماد أجندة عالمية للتنمية الشاملة والمستدامة، لتحسين حياة النّاس في كلّ مكان، والاهتمام بالكوكب الذي نعيش فيه.

هذه الأجندة عُنونتْ بتحويل عالمنا: خطّة التنمية المستدامة لسنة 2030" واشتهرت باسم "وثيقة 2030" حيث أنّ أجل تحقيقها المفترض هو حلول عام 2030.

وتضمّنت 17 هدفا، و 169 غاية (أهداف فرعيّة) ولكلّ هدف رقم يُعرف وبه يُشار إليه. ودخلت حيّز التنفيذ يناير/2016.

والأهداف 17 المُفصّلة التي تضمّها وثيقة 2030:

الهدف الأوّل: القضاء على الفقر، بجميع أشكاله في كلّ مكان.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي، والتغذية المحسّنة، وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع، بأنماط عيش صحيّة وبالرفاهية، في جميع الأعمار.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيّد والمنصف، والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كلّ النّساء والفتيات.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه، والصرف الصحي، للجميع.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة، على خدمات الطاقة الحديثة، الموثوقة والمُستدامة.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي، المطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمُستدام، وتشجيع الابتكار.

الهدف العاشر: الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها.

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية، شاملة للجميع، وآمنة ومُستدامة، وقادرة على الصمود.

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مُستدامة.

الهدف الثالث عشر: اتّخاذ إجراءات عاجلة، للتصدّي لتغيّر المناخ وآثاره.

الهدف الرابع عشر: حِفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مُستدام.

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات.

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

البُعد الاجتماعي:

تشمل عملية التنمية المستدامة تنمية بشرية من خلال العمل على تحسين مستوى الرعاية الصحيّة والتعليم فضلاً عن عنصر المشاركة حيث ينبغي أن يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثّر في حياتهم حيث يشكّل الإنسان محور عملية التنمية المستدامة والتعريفات المقدّمة حولها حيث تشير إلى عنصر العدالة والإنصاف والمساواة من خلال إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار كما إنصاف القسم من البشر الحيّ حالياً الذين لا يتمتّعون بفرص متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية. والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين هذه الفئات من خلال تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحيّة. (21)

المجتمع المستدام (sustainable community):

هو المجتمع الذي يزدهر وترتبط فيه النظم الطبيعية والاجتماعية ويجب أن تتم ضمن عملية صنع قرار شفافة وشاملة مبنية على المشاركة؛ وتأخذ أيضا بعين الاعتبار العدل بين مختلف شرائح المجتمع وفي نفس الوقت العدل بين الأجيال وتوقع المشاكل ومنعها قبل أن تظهر لأنه يبني توازنا فعالا مدعما بالتبادل بين الرخاء الاجتماعي والفرص الاقتصادية وجودة البيئة. ففي المجتمع المستدام، يجب أن تأخذ القرارات بعين الاعتبار التأثيرات والنتائج على المدى البعيد.

النقاط الثلاث التالية تمثل الميزات الأساسية للمجتمع المستدام:

- سليم بيئياً: بحيث تركز عملية صنع القرار على تقليل مخاطر النمو السكاني والتنمية على الموارد الطبيعية والبيئة.
- منتج اقتصادياً: بحيث يقوم أعضاء المجتمع باستثمار رؤوس أموالهم محليا من أجل مساندة الموارد البشرية والطبيعية المحلية وإنتاج عوائد مالية كافية من تلك الاستثمارات.
- منصف وعادل اجتماعياً: بحيث يعزز توزيع الغذاء والفوائد بين مختلف قطاعات المجتمع نتيجة الوصول العادل إلى المصادر والمشاركة في عملية صنع القرار. (22)

التحديات التي تواجه التنمية المستدامة:

تتعرض التنمية المستدامة إلى العديد من التحديات التي تصل إلى درجة الأمراض المزمنة وتتمثل فيما يلي:

الفقر: ويمثل أهم التحديات التي ستواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن الحالي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو 1.3 مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر، ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية وتراجع مؤشر المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية، سوف يترتب عليه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلا على مجرد توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.

الأمية: تشكل الأمية خطر داهم على شعوب الدول النامية فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الاحتياجات الأساسية أولا من مأكل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم تكاد تكون معدومة بالنسبة لاحتياجاتها الفعلية، هذا فضلا عن تخلف نظم التعليم القائمة بتلك البلدان على مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير، ومن الظريف أن تجد شعار محو الأمية سائدا في الدول النامية في حين ترفع الولايات المتحدة الأمريكية شعار التعليم العالي للجميع.

التلوث البيئي: الذي يهدد صحة شعوب البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث، هذا فضلا عن إعادة عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية ولم تجد وطنا لها أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها.

الانفجار السكاني " وهو مفزع من ناحية العدد في حد ذاته ولكي ما يزيد من حدته هو نقص المنازل وهناك نمو بليون نسمة في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية وهم نمو نصف مجموع سكان هذه القارات يعيشون دون مأوى حقيق أو يعيشون في منازل قديمة وغير صحية ولا تجعلهم يشعرون بالأمن وتعتبر أخطر على صحتهم وإهانة كرامتهم. (23)

ويرى العلماء أن ارتفاع معدل النمو السكاني من أهم الأسباب والمؤشرات التخلف في البلدان النامية وأن هذه النسبة تتراوح بين 2.5% و3.5% وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة النمو في دول أوروبا التي لا تتجاوز 0.8% وأمريكا الشمالية والتي كانت معدلها 1.2% خلال السنوات 1965-1970م. وأن ارتفاع معدل النمو السكاني يعتبر من وجهة نظر الاقتصاديين الغربيين عاملاً معرقلاً للتنمية. (24)

ولا تتمشى غالباً مع قدراتها الإنتاجية وهذا يترتب على ارتفاع معدلات الزيادة السكانية دون أن يواكبها نمو مماثل في القدرات الإنتاجية والخدمات المجتمعية والثروات القومية مما يؤدي إلى أثار سلبية على التنمية والتي تعد ضمن مؤشرات التخلف، اختلال التوازن بين الإنتاج والزيادة السكانية مما أثر على قلة الدخل.

وجود عجز مطلق في العاملين وفي الخبرات المؤهلة:

تأهيلاً علمياً عالياً، كما يوجد عجز في المهارات ذات المستوى المتوسط في مجالات التصنيع المتقدم وما يجري الآن من استنزاف للعقول والخبرات من أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. (24)

أن الدول الآخذة في النمو تتشابه في افتقارها الكفاءات العلمية من مهندسين وأطباء ومدرسين وإداريين وإلى الأيدي

العاملة المؤهلة. وقد يكون هذا النقص نتيجة لضعف مستوى التعليم العالي، أو هجرة العقول وقد يكون النقص راجعاً إلى التطور المذهل في التكنولوجيا. وعدم التكيف معها. انتشار التقنية الحديثة وعدم القدرة على تطويرها واستعمالها في ميادين الإنتاج الزراعي والصناعي وفي وسائل التعليم والإدارة ويرتبط بذلك توفر العدد الكافي من الخبرات المتمرسة القادرة على تطور الأدوات والأساليب التكنولوجية وتوظيفها في مختلف الأنشطة وإشاعة المهارة والمعرفة بين العاملين بوساطتها المستخدمين لها من أفراد المجتمع بحسب التخصص والحاجة وما يتطلب كل ذلك من خبرات ومعامل خاصة بالبحث والتطوير والتجربة. (25)

وأن التقدم التكنولوجي ركيزة أساسية للتنمية، غير أن كل الدلائل تشير إلى هبوط مستوى التكنولوجيا في الدول النامية، وإذا سار التقدم سيراً بطيئاً في الدول النامية وتضاعفت سرعته في الدول المتقدمة فإن الهوة سوف تستمر في الأتساع ولذلك يتعين على الدول النامية بذل جهود مضاعفة للارتفاع بمستواها التكنولوجي.

كل تلك التحديات لها تأثير فعال ومباشر على البرامج التنموية عامة والتنمية البشرية على وجه الخصوص، فهي تقف عائقا أمام خيارات البشر، وبناء القدرات وتوظيفها والمشاركة المجتمعية وبالتالي لا يتمكن المواطن من الوصول إلى الاستحقاقات التنموية لتحسين مستوى معيشته.

وتوجد تحديات أخرى منها اختلال التوازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية حيث حرمان بعض المناطق من الخدمات الاجتماعية خاصة في مجالات التنمية البشرية (الصحة- التعليم- الدخل) وزيادة الهوة بين الفئات الاجتماعية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية السريعة لمعالجة المشكلات المزمنة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

كذلك التسرب من التعليم الذي يؤدي إلى وجود عديد من المشكلات الاجتماعية خاصة في ظل عولمة المعرفة ودورها في الصراع الحضاري السائد.

وتدني الوعي الاجتماعي خاصة في المناطق المتخلفة، (26) والمبالغة في الإسراف في نفقات المناسبات، والمبالغة في الأنفاق على المساكن، والمغالاة في بناء المقابر والأضرحة، والتقليل من دور المرأة،(27) ومن أهم معوقات التنمية "عدم التكامل في التنمية" والتكامل يعني أن تسير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازية، ولذا فمن الصعب أن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلاً بدون تنمية التعليم أوحل مشاكل المدينة دون أبداء اهتمام مماثل بمشاكل الريف إذ أن المجتمع كل عضوي واحد والاهتمام بأي قطاع منه لابد وأن يؤدي إلى الاهتمام بقطاعات أخرى وصهر المجهودات المبذولة في بوتقة واحدة وفي إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع .(29)

كما أن النقص في الموارد يعتبر عائقاً هاماً من معوقات عمليات التنمية وتتمثل الموارد في:

الموارد البشرية: هناك عوامل متعددة تحدد حجم الموارد البشرية ونوعيتها.

الموارد المادية: ويقصد بها الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة.

الموارد التنظيمية: ويقصد بها توزيع السلطة في المجتمع وكذلك درجة الحرية الفردية المتاحة داخل المجتمع.

الموارد التكنولوجية: وهي كل الأساليب التي يمكن استخدامها لأحداث تغير في المجتمع.

وحجم الموارد ونوعيتها يحدد ما تمثله من دور مباشرة في مشروعات التنمية وتوجد العديد من المعوقات سواء كانت اجتماعية، اقتصادية وثقافية، وصحية وعلى مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول. والدول العربية من ضمن المجتمعات النامية

التي تعاني من معوقات مرتبطة بالروابط العائلية وأواصر الصداقة والتي تجعل الإهمال في وضع الشخص الملائم في المكان الملائم وقد لا تحاسب المقصر فتشيع عدم العدالة أو فقدان روح العدالة بين العاملين (30).

غياب الديمقراطية والحريات الفردية والعامة وتجميد القوى الفاعلة والمؤثرة اجتماعياً تعتبر أيضا من معوقات التنمية، كما أن انتشار الأمية ظاهرة مخيفة وعامة تشمل معظم الأقطار العربية بنسبها المرتفعة، وهذا يعكس حال الجهل المتفشي بين السكان وبالتالي يصبح التخلف العلمي والثقافي في تلك المجتمعات معيقاً هاماً للتنمية( ) فيبلغ عدد الأميين من بين البالغين العرب حوالي 65 مليون الثلث من النساء، ومعدلات الأمية أعلى كثيراً مما هي عليه في بلدان أفقر كثيراً من البلدان العربية، ومن غير المتوقع أن يزول هذا التحدي سريعاً إذ يوجد حالياً نحو 10 ملايين طفل تتراوح أعمارهم من ست إلى خمس عشرة سنة غير ملتحقين بالمدارس، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية فإن هذا العدد سيرتفع في عام 2015 بنسبة 40%. (31)

أما على المستوى الاقتصادي فإن الفقر يعتبر من اعقد وأقدم المشكلات التي عرفها البشر، فهي ذات جذور عميقة وأسباب متشابكة ومتنوعة. وتلك كانت أهم مسألة يطرحها تقرير التنمية البشرية عام 1997. ومن معوقات التنمية تجاهل المشاركة الشعبية، فمن الخطورة بمكان إلا يضع المخططون في حسبانهم أهمية لدور المشاركة الشعبية، وقد يتجاهلونها سواء في المرحلة التخطيطية أو التنفيذ، فالمواطنين واستجابتهم للقرار لها تأثيراتها وانعكاساتها بشدة على انجازات الخطة ومدى نضجها، وأيضا من اخطر معوقات التنمية إن لم يكن على الإطلاق ما يعرف بالفقر حيث يتجلى الفقر في حرمان البشر من الحياة التي يمكن أن يعيشوها فالفقر لا يعني عدم توفر الضروريات اللازمة للوجود الفعلي فحسب لكنه يعني أيضاً فقدان الفرص في الصحة والغذاء والترفيه والتعليم والمعرفة أو في الاتصال، وفي حدود معينة يمكن أن يجرد حياة الإنسان من الثقة واحترام الذات والآخرين .

وباعتبار إن التنمية البشرية تعني بتوسيع نطاق الخيارات فإن الفقر يعني انعدام الفرص والخيارات التي تتبوأ أهمية خاصة من منظور التنمية البشرية. (32)

وتعتبر ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتزايدة واختلال الهرم السكاني في المجتمع من أهم معوقات التنمية في المجتمع حيث تعاني معظم الدول النامية من زيادة في أعداد سكانها التي لا تتمشى غالباً مع قدراتها الإنتاجية وهو أمر يكون له أثاره السلبية على التنمية.

النتائج والتوصيات:

توصل البحث إلي أن التنمية المستدامة أصبح من المفاهيم المألوفة لدى المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية وقد لقي قبولا واستخداما واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي ، وكما وتوجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة ، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها ، فالتنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق ، فهي عملية شاملة ومعقدة وتلمس كل شرائح المجتمع وكل بنائاته الفوقية والتحتية ولا يجوز اعتمادها على أنساق معينة بل يجب أن تشمل كل الأنساق الرئيسية والفرعية بالمجتمع ، فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها .

واعتمادا على تلك النتائج فقد أوصي البحث بعدد من النتائج منها:

- تشمل عملية التنمية المستدامة تنمية بشرية من خلال العمل على تحسين مستوى الرعاية الصحيّة والتعليم فضلاً عن عنصر المشاركة حيث ينبغي أن يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثّر في حياتهم حيث يشكّل الإنسان محور عملية التنمية المستدامة

- لا شيء سيحقّق التنمية والبناء سوى السلام، ولن يكون لليبيا موقعٌ في خريطة التنمية المستدامة، وضمن تقارير التقييم والمتابعة للأمم المتحدة؛ طالما لم يُوضع أمل الشباب في وضع السلام، ضمن الحلول والسياسات والبرامج الداعمة للخروج من هذه الأزمات.

- التنمية البشرية المستدامة لا تحقق نموا اقتصاديا فحسب وإنما تقوم أيضا بتوزيع فوائده توزيعا عادلا. وهي أيضا نمط للتنمية يقوم بالمحافظة على البيئة لا بتدميرها، ويمكن البشر بدلا من تهميشهم. وهي في الأساس نمط للتنمية يعطي الأولوية للفقراء، ويوسع الفرص والخيارات المتاحة لهم، ويوفر لهم إمكانية المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمعيشتهم وعليه فإن التنمية البشرية المستدامة هي منهج للتنمية يدافع عن الفقراء وعن الطبيعة وفرص العمل والمرأة والطفل.

- يتطلب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أن يتم استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.

- من المهم اشراك منظمات المجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين جميع المنظمات والتي بدورها تقحم الأفراد والمؤسسات في برامج التنمية المستدامة وتمكن من الوصول إلى المعلومات البيئية، ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية، والاعتماد على العلم في صناعة القرارات وتكثيف البحوث وإشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة مختلف قضايا المجتمع والاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.

المراجع:

1. إبراهيم محمد إبراهيم جبر، مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي. دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية)، ابريل 2004.
2. أحمد رأفت عبد الجواد، المشاركة والتنمية، جامعة المنوفية، المنوفية، مصر، 1991.
3. أحمد قائد بركات، التخلف لماذا والتقدم لماذا، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1986.
4. أحمد مجدي حجازي، العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر،2005.
5. أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، "التنمية حريّة"، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، أيار 2004.
6. تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2002.
7. تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.
8. التقرير السنوي للأمين العام عن أعمال منظمة الأمم المتحدة 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
9. تقرير منظّمة الصحة العالمية، العمل معاً من أجل الصحة، جنيف، 2006.

10. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، الدانمارك، 6 -12 آذار 1995.
11. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 2015.
12. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب - 4 أيلول 2002، نيويورك، 2002
13. خطة عمل البنك الدولي 2015"، البنك الدولي إدارة التنمية.
14. ريمون حداد، "نظرية التنمية المستدامة"، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2006.
15. زهير حطب، مساهمات الاجتماعين العرب في قضايا التنمية، معهد الإنماء العربي، ط1، بيروت، لبنان، 1985.
16. شاكر إبراهيم، الإعلان ووسائله ودوره في التنمية الاجتماعية، مؤسسة أدام، مالطا، فاليتا، 1975.
17. صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، (دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، ب.ت.
18. عبد العزيز بن عبد الله، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية والعمل في الوطن العربي، الرياض، 2001.
19. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر، 1999.
20. عبدا لرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، السودان، 15 – 16 / 11 / 2011
21. على الحوات، دراسات في التنمية الاجتماعية، قضايا وطموحات، طرابلس، ليبيا، ط1، 1994.
22. فيانا، ميلو فانيا، التنمية المتواصلة، قراءة في السكان والاستهلاك والبيئة - الجمعية المصرية للنشر والمعرفة 1994، القاهرة، مصر.
23. قرين، محمد الأمين، المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة، بحث مقدم إلى مؤتمر التنمية المستدامة، جامعة سبها، ليبيا، 2008.
24. كريم أبو حلاوة، دور المنظمات الأهلية العربية ي التنمية، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 10، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004.
25. لحبيب امعمري، دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دفاتر مركز الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، العدد 6، يناير 2010، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ظهر المهراز ،2010.
26. المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ورقة عمل بعنوان دور التشريع في تحقيق التنمية المقدمة إلى المؤتمر السابع عشر لمسئولي إدارات التشريع في الدول العربية بيروت 2-2018/7/4.
27. معهد الأبحاث التطبيقية-القدس. 2007. الواقع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة 2007. فلسطين
28. مهدي حسين سليمان أحمد، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي، ط1 عمان، الأردن، 1993.
29. مهدي علي الوحيد، هلال إدريس مجيد، مقدمة في التنمية والتخطيط، وزارة التعليم العالـــــي والبحث العلمي، دمشق، بغداد، 1988.
30. نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.
31. Barbara، Ingham, 1995 ، Economics and Development، Mc Graw Hill Book Company Ltd London

32. UNDP. (1995) Human Development Report 1995 New York UNDP Puplication

33. Fowke R and Prasad D, 1996. Sustainable development, cities and local government. Australian Planner.